الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.13

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

16 March 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٣

المعقودة في المقر، نيويورك،

الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني . . . . . (تونس)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/53/38/Rev.1، A/53/72-S/1998/156، A/53/87، A/53/95، S/1998/311، A/53/167، A/53/203، A/53/318، A/53/354، A/53/363، A/53/376، A/53/409، A/53/447)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/53/72-S/1998/156، A/53/87، A/53/95-S/1998/311 و A/53/308)

١ - **السيد بال** (نيوزيلندا) (نائب الرئيس): قال إنه تم خلال هذا العام إنجاز مراحل عديدة في مجال زيادة حماية حقوق الإنسان، كان أهمها الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فإن صح القول بإحراز تقدم فيما يتعلق بالقضاء على التمييز على أساس الجنس، فإن الهدف مع ذلك لا يزال بعيدا تحقيقه، لأن المرأة لم تمارس بعد حقوقها الأساسية كاملة على الرغم من المعايير والاستراتيجيات الدولية المعتمدة لهذا الغرض. وعلى مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية، أصبح من المسلم به أن حقوق المرأة تشكل جزءا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان. وأعرب عن ارتياح نيوزيلندا لأن استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا أسهم في إعطاء الأولوية للاعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة. وينبغي استمرار هذا الزخم إذ سيتعين على الحكومات والأمم المتحدة بيان ما اتخذته من تدابير للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أثناء مؤتمر بيجينغ. وأنه لمن دواعي سرور الوفد النيوزيلندي أن يشارك في الدراسة الرفيعة المستوى التي ستجرى في عام ٢٠٠٠، لا سيما بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بهدف وضع استراتيجيات للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ منهاج العمل. ووفقا لتوصيات لجنة مركز المرأة، اتخذت نيوزيلندا تدابير تهدف إلى تحسين الإحصاءات والبيانات المتصلة بالمرأة. فثمة دراسة استقصائية بشأن استخدام الوقت، هي قيد التنفيذ، من شأنها أن تتيح توفير بيانات بشأن الوقت الذي تقضيه المرأة بوجه خاص في الأنشطة التي تمارسها دون مقابل سواء في مسكنها وفي المجتمع. وحتى تصبح مساواة المرأة قانونيا حقيقة واقعة، لا بد من فهم أسباب وتبعات عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وقد قدمت نيوزيلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تقريريها المرحليين الثالث والرابع موحدين، ويتضمنان ما اتخذ من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة النيوزيلندية. وقد عرضت على لجنة برلمانية مسائل أثارتها لجنة مركز المرأة فيما يتعلق بإجازة الأمومة غير المدفوعة الأجر. وقد رحبت اللجنة بالتشريعات والبرامج التي اعتمدتها نيوزيلندا لمكافحة العنف العائلي. وقد أسهمت مهمة المقرر الخاص الذي كلف بدراسة مسألة العنف ضد المرأة اسهاما كبيرا في فهم كيف يؤدي العنف إلى استمرار حالة عدم المساواة. ومن ناحية أخرى ترحب نيوزيلندا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وترحب، بوجه خاص، بالأحكام الواردة في نظامها الأساسي والمتعلقة باحتياجات ضحايا الجرائم الدولية من النساء والأطفال.

٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة في الأمانة العامة، يتعين على الأمين العام وهيئات منظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين في جميع مستويات الأمانة العامة. وأعرب عن ترحيب وفده بالتعاون الوثيق بين شعبة النهوض بالمرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع سياسات وبرامج

منظومة الأمم المتحدة، ويؤيد توصية لجنة مركز المرأة بإدراج هدفي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملية إصلاح المنظمة. ويؤيد الوفد الجهود التي يبذلها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددت في بيجينغ. وأشار إلى أن أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وأنشطة المستشارة الخاصة المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة تنطوي على فوائد جمة.

٣ - واختتم حديثه قائلا إن نيوزيلندا ترى أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيشكل آلية فعالة لتعزيز النهوض بالمرأة، وأعرب عن أمل نيوزيلندا في أن يفرغ من إعداده في الدورة المقبلة للفريق العامل.

٤ - **السيد نجم** (لبنان) (المقرر): في معرض إشارته إلى أن المجتمع الدولي يعلق أهمية خاصة على تمكين المرأة بغية كفالة تحقيق المساواة بين الجنسين، قال إن مؤتمر بيجينغ وأعماله التحضيرية كان بمثابة عامل حفاز على النهوض بالمرأة، وعلى تحسين مركزها علاوة على الاعتراف بما تضطلع به من دور في التنمية، وعلى ضرورة حماية حقوقها وحرياتها الأساسية. وأضاف قائلا إن لبنان الذي ساهم بنشاط في المؤتمر، أنشأ لجنة متابعة وطنية، وأدرج مسألة مساواة المرأة في قوانينه وشجع مشاركة المرأة في المؤسسات الوطنية، وذلك بالتعاون مع منظمات إقليمية من قبيل جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وسهل البقاع ترتبت عليه آثار شملت البلد بأسره، وبوجه خاص حالة النساء اللاتي تعرض عدد كبير منهن للتعذيب البدني والنفسي على يد القوات الإسرائيلية. وكما تم التسليم به في مؤتمر بيجينغ وفي منتديات أخرى، فإن وجود قوات مسلحة أجنبية يحول دون تمتع المرأة بحقوقها الأساسية، فعلى جميع البلدان المحبة للسلام والحريصة على حماية حقوق المرأة أن تهب لمساعدة المرأة اللبنانية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

٥ - **الآنسة سماح** (الجزائر): قالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يمثل مرحلة حاسمة من مراحل كفاح المرأة من أجل الاعتراف بحقوقها وقد سجل، بفضل اعتماد برنامج عمل شامل ومتساوق، التزام المجتمع الدولي بالعمل بصورة متضافرة وبعزم من أجل تمكين المرأة من استعادة تمتعها بحقوقها. فتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنصاف لها من أوجه الظلم الشديد الذي تعاني منه ويمكنها من تحقيق مساواتها بالرجل مع مضي الوقت. وإذا كان من المؤكد في هذا الصدد أن تنفيذ منهاج عمل مؤتمر بيجينغ يقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن ثمة دورا على الأمم المتحدة أن تضطلع به وولاية عليها أن تنفذها، بأن تكفل بوجه خاص تنسيق التدابير المتعلقة بالنهوض بالمرأة ومتابعتها، بما في ذلك تنسيقها ومتابعتها في الأمانة العامة. إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتاح صياغة توصيات تهدف إلى تعزيز إطار العمل وزيادة حشد الموارد التي يمكن أن تؤدي شحتها على المدى البعيد إلى عرقلة تنفيذ هذه الأنشطة.

٦ - ومضت قائلة إن المرأة الجزائرية وقد كسبت مركزها المساوي للرجل بما بذلته من جهود خلال حرب التحرير الوطنية، شاركت بعزم في بناء جزائر جديدة وديمقراطية وقائمة على التعدد. وأصبحت بذلك شريكا

ناشطا تؤخذ مصالحها في الاعتبار الواجب في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات الحكومية. فإلى جانب الدستور الذي يؤكد المساواة بين المرأة والرجل، والقوانين التي تنظم مختلف قطاعات الأنشطة، اتخذت السلطات تدابير لصالح المرأة بوجه خاص، لا سيما إنشاء المجلس الوطني للمرأة، وهو هيئة استشارية مشتركة بين السلطات الحكومية والحركات النسائية وذلك في إطار النهوض بالمرأة، وعرض النسخة المنقحة من قانون الأسرة على البرلمان، والتأييد الفعلي للحركة النسائية من أجل تنفيذ برنامج عمل بيجينغ. إن المرأة الجزائرية، وقد حصلت على الحق في الانتخاب وفي ترشيح نفسها، تشارك بفعالية في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بمستقبل البلد (تشكل المرأة أكثر من ٥٠ في المائة من عدد الناخبين وتمثل تمثيلا جيدا في المجالس المنتخبة). وبالنسبة للتعليم، فإن تعليم البنت، لا سيما في المناطق الريفية والنائية يحظى بالأولوية لدى السلطات الحكومية التي اتخذت عددا من التدابير بغية زيادة تسهيل التحاق البنت بالتعليم.

٧ - **السيدة مورغان - موس** (بنما): تكلمت باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو قائلة إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو أعربوا في جميع مؤتمرات القمة التي عقدوها عن تأييدهم القوي لقضية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وسلموا بأن من الأهمية بمكان تأمين حماية خاصة للمرأة والبنت. وفي المؤتمر الإقليمي السابع المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في سانتياغو (شيلي) في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، تم إعداد قائمة بجميع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات والعقبات المتصلة بالفقر. ويشكل توافق الآراء في سانتياغو خطوة جديدة على طريق الجهود المبذولة الرامية إلى كفالة تحقيق المساواة للمرأة في مجال حقوق الإنسان. وتؤيد زوجات القادة، من ناحيتهن، السياسات المتبعة في بلدانهن لصالح المرأة مدركات أن عليهن مواجهة نفس التحديات وأنه لا يمكن تحقيق تنمية وفقا للأولويات الوطنية إلا ببذل جهود متضافرة.

٨ - وأضافت قائلة إن مجموعة ريو تدرك ما قدمته لجنة مركز المرأة من إسهامات رائعة في دورتها الثانية والأربعين بتنظيمها منتدى ضم أشخاصا متخصصين في ميادين العمل المعتمدة في برنامج عمل بيجينغ. وأشارت إلى كلمة المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبينسون، التي ترى أن الأهمية المتزايدة التي يعلنها مكتبها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة تمثل وسيلة لكفالة إدماج المرأة إدماجا تاما وتحقيق المساواة لها في المجتمع.

٩ - ومضت قائلة إن يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سيوافق الذكرى العشرين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولكن بالرغم مما أحرز من تقدم، فلا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود وهو ما تشهد عليه الأعمال الجارية منذ عام ١٩٩٦ والمتعلقة بإعداد بروتوكول اختياري يضع الاتفاقية في مصاف الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ويساهم في كفالة حماية الحقوق الأساسية للمرأة وتعزيزها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة ريو من جديد التزامها بإعلان وبرنامج عمل فيينا، وبوجه خاص المادة ٤٠ من برنامج العمل، وتدعو إلى اتمام المفاوضات المتعلقة بإعداد البروتوكول الاختياري للاتفاقية في الدورة الثالثة والأربعين للجنة مركز المرأة. ومجموعة ريو تهيب بالمنظمات غير الحكومية أن تواصل مشاركتها في أعمال اللجنة وتذكر وسائط الإعلام بأنه تقع على عاتقها مسؤولية تزويد الجمهور بالمعلومات الكفيلة بتغيير

القوالب النمطية المتعلقة بالمرأة بإظهارها في صورة تؤكد دورها في المجتمع. ولن تألو مجموعة ريو جهدا في العمل على تحقيق تطلعات المرأة في المساواة مع بداية الألف سنة المقبلة.

١٠ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في بنما بالنسبة للنهوض بالمرأة، أشارت السيدة مورغان - موس إلى أنه في عام ١٩٩٢، أُنشئ منتدى للمرأة والتنمية بمشاركة المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والهيئات الحكومية يتحقق فيه تبادل الآراء بين النساء من جميع المستويات. وهكذا أعدت خطة وطنية تتعلق بالمرأة والتنمية وأنشئت هيئة تنسيقية للمنظمات من أجل تحقيق النهوض الكامل للمرأة. وفي عام ١٩٩٥، أنشئ المجلس الوطني للمرأة والإدارة الوطنية للمرأة وهما آليتان قطاعيتان ممثلتان في معظم المؤسسات الحكومية. وقد أتاح اتفاق وقع مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦ وضع برنامج لتعزيز تكافؤ الفرص في بنما يهدف إلى تنفيذ هذه المشاريع في المجالات التالية: السياسات التي تخدم المصلحة العامة والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم غير القائم على التمييز؛ ومنظور نوع الجنس؛ ومسؤولية الجمهور ومشاركته؛ ومكافحة العنف ضد المرأة، وأولويات أخرى؛ وزيادة وعي المجتمع. وقد أنشأت الحكومة وزارة للشباب والمرأة والطفولة والأسرة أنيطت بها مسؤولية تنفيذ السياسات الاجتماعية، وتعزيز التنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة الجماهيرية. ومن المتوخى اتخاذ تدابير لتوفير الحماية الفعالة للأمومة على الرغم من أنه يطلب في بعض الأحياء من النساء المنخرطات في سلك العمل إجراء فحوص لمعرفة ما إذ كن حوامل. والإجهاض محظور ولكنه مسموح في حالة الاغتصاب أو إذا كان الحمل يشكل خطرا على حياة الأم. ويجري حاليا توزيع الأراضي على السكان الأصليين، وهي عملية من شأنها أن تساعد على تعزيز تنمية المجتمعات المحلية وبوجه خاص النساء من السكان الأصليين.

١١ - واختتمت حديثها قائلة إن التغييرات التي أجريت في الميادين القضائية والإدارية على المستوى الوطني تعكس ما بذلته الحكومة من جهود للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر بيجينغ. وهناك إرادة سياسية حقيقية لمعالجة أبرز مظاهر التمييز ضد المرأة في بنما.

١٢ - **السيد أسيماه** (أوغندا): أشار إلى أن بلده وقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصدق عليها، وأنه ملتزم بالعمل على النهوض بالمرأة، وقال إن المجتمع التقليدي الأوغندي، شأنه شأن المجتمعات في العديد من البلدان الأفريقية مجتمع أبوي تسود فيه التقاليد والأعراف التي تشكل عقبة كأداة أمام النهوض بالمرأة. فقد ظلت المرأة الأوغندية، لفترة طويلة، تكرس حياتها لأعمال منزلية في ظروف قاسية للغاية، وفي الوقت الحاضر لا يعد رسميا ضمن السكان العاملين سوى ٢٠ في المائة من النساء. بيد أن الحكومة الأوغندية اتخذت، على مدى السنوات العشر الماضية، تدابير وبدأت بتنفيذ برامج بغية الإسراع بالنهوض بالمرأة لتصحيح أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وقد تركزت هذه الجهود في أربعة مجالات: أولا، البدء بعملية إصلاح للتشريعات، وهي عملية بدأت بإقرار دستور جديد في عام ١٩٩٥. وينص هذا الدستور على اتخاذ تدابير مؤقتة لصالح المرأة وهي تدابير تم اتخاذها بالفعل في عدة قطاعات من قطاعات الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، سيجري قريبا تعديل جميع القوانين التي تتضمن أحكاما تتناقض والمساواة بين الجنسين، ومنها قانون العقوبات. ثانيا، اتخذت الحكومة الأوغندية، انطلاقا من إيمانها بأن تعليم المرأة أمر لا غنى عنه لتحسين حالتها، تدابير ملموسة لتشجيع المرأة على الالتحاق بالتعليم الجامعي. ونتيجة لذلك، سجل عدد الطالبات الملتحقات بالجامعات ارتفاعا بلغت نسبته ٣٣ في المائة. وفي عام ١٩٩٧، بدأت أوغندا برنامجا يهدف إلى تيسير سبل الوصول إلى

التعليم الابتدائي لجميع قطاعات السكان. وهذا البرنامج، الذي أدى إلى زيادة عدد الطالبات في المدارس بنسبة ٨٠ في المائة، حري بأن يسهم في خفض نسبة الأمية بدرجة كبيرة لدى المرأة الأوغندية. ثالثا، تؤمن أوغندا بأن أفضل السبل لكفالة مراعاة مصالح المرأة تتمثل في تشجيع مشاركتها في صنع القرارات. وهكذا نجد على مستوى مجلس الوزراء أن ١٢ من الوزراء هم من النساء. ثم إن منصب نائب رئيس جمهورية أوغندا تشغله امرأة. ولكل مقاطعة من المقاطعات البالغ عددها ٤٥ مقاطعة امرأة واحدة على الأقل تمثلها في البرلمان. علاوة على ذلك، فإن للمرأة الحق في منافسة الرجل على المقاعد البرلمانية الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن ١٨,٥ في المائة من البرلمانيين في أوغندا هم من النساء. أما على الصعيد المحلي، فإن النساء يشكلن ثلث أعضاء اللجان التنفيذية. رابعا، من الأهمية بمكان كفالة تحرير المرأة اقتصاديا. فالحالة التي هي فيها ترجع بدرجة كبيرة إلى أنها لا تملك سبل الوصول إلى وسائل الانتاج أو الحصول على قروض. إن الحكومة والمنظمات غير الحكومية تعمل على تسهيل سبل حصولها على القروض حتى تتمكن من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

١٣ - واختتم حديثه قائلا إنه على الرغم مما أحرز من تقدم، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به ولا بد من توفر مزيد من الموارد. ولا يزال يتعين أيضا القضاء على بعض الممارسات التي تعود على المرأة بالضرر والأذى. من ناحية أخرى، فبسبب أنشطة المتمردين في بعض مناطق البلد تجد المرأة نفسها من جديد ضحية لحالة من الصراع المسلح. والحكومة الأوغندية عازمة على التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا الصراع وإنهاء معاناة المتأثرين بها. وإذ أعرب عن امتنان بلده لجميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية التي عملت جنبا إلى جنب مع هذا البلد، قال إن الوفد الأوغندي يلتمس مجددا تقديم المساعدة لهذا البلد بغية تحقيق هدف النهوض بالمرأة في أوغندا.

١٤ - **السيدة مارتينيز** (إكوادور): أعربت عن تأييدها التام للكلمة التي ألقاها الوفد البنمي باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو قائلة إنه أصبح لإكوادور منذ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ دستور جديد يعزز مركز المرأة بدرجة ملموسة. وبذلك فإن الدولة ملزمة، مثلا، بموجب أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٣ باتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف بوجه عام، لا سيما العنف ضد المرأة والقضاء عليه وقمعه، وملزمة بموجب أحكام المادة ٤١ بإدراج منظور نوع الجنسين في جميع خططها وسياساتها. علاوة على ذلك، أتمت الحكومة الإكوادورية خطتها الرامية إلى كفالة تكافؤ الفرص بالنسبة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ من خلال تدابير مختلفة. وفيما يتعلق بالتعليم، قامت بإعداد برنامج جديد يهدف إلى إدراج منظور نوع الجنس في تدريب المعلمين في معهد التربية ونشرت نماذج تدريبية تتعلق بالمسائل المتصلة بالعلاقة بين الجنسين بغية القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس وعلى التمييز ضد المرأة. وتقوم أيضا بوضع خطة وطنية لخفض معدلات وفيات الأمهات، وقامت مؤخرا بسن قانون يرمي إلى تحسين ظروف عمل المرأة وقانون آخر يهدف إلى مكافحة العنف ضد المرأة والعنف داخل الأسرة.

١٥ - وأضافت قائلة إن الوفد الإكوادوري يشيد بالتقارير المعروضة على اللجنة لما تتسم به من نوعية جيدة، ولا سيما التقرير المتعلق بحالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/53/318) وتقرير الأمين العام عن الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر على صحة المرأة والبنت (A/53/354). وفي هذا الصدد، أعربت عن تأييدها للطلب الذي تقدمت به لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى الدول لتسحب تحفظاتها على الاتفاقية. وعلى الرغم من أن ختان الإناث ليس بالعادة التقليدية في إكوادور، أشارت إلى أن حكومتها

تشارك في الجهود المبذولة من أجل القضاء على هذه الممارسات في جميع المناطق المعنية وهي ملتزمة أيضا بالقضاء على ممارسات تقليدية تدعو للأسف أيضا، من قبيل المعاملات السيئة التي تتعرض لها المرأة في المنزل.

١٦ - واختتمت حديثها قائلة إن إكوادور شاركت في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إعداد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو بروتوكول جدير بأن يعزز من فعالية الاتفاقية. وإكوادور على استعداد لمتابعة المفاوضات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ومن شأن إكمال إعداد مشروع البروتوكول أن يوافق الذكرى السنوية العشرين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

١٧ - **السيدة دي أرماس** (كوبا): قالت إن حالة المرأة، والعالم على عتبة الألفية الجديدة، لا تزال صعبة جدا بسبب مشاكل مستوطنة من قبيل الفقر وسوء التغذية والأمية وما إلى ذلك، وهي مشاكل تمس المرأة بوجه خاص. وتتسم هذه الحالة بطابع مأساوي في البلدان النامية على وجه التحديد حيث تتفاقم بسبب خدمة الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي ونتائج العولمة.

١٨ - وأضافت قائلة إن تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم بالنسبة للمرأة على نحو ما نص عليه منهاج عمل بيجينغ أمر مستحيل ما لم تتوفر له الموارد اللازمة. ففي عالم اليوم الأحادي القطب هذا، لا تزال مبالغ طائلة توظف في شراء الأسلحة بدلا من توظيفها في تحقيق التقدم والرفاه والتنمية. فينبغي إذن تهيئة بيئة جديدة من التعاون الدولي الذي سيتيح توظيف مزيد من الموارد لأغراض الصحة والتعليم والتدريب، مثلا، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين حالة المرأة.

١٩ - وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن كوبا تشعر بالارتياح إذ توشك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تحظى بالتصديق على نطاق عالمي؛ وهي تؤيد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بإعداد بروتوكول اختياري للاتفاقية وما اتخذته هيئات الأمم المتحدة من تدابير لإدراج منظور نوع الجنس في أعمالها. بيد أن تمويل أنشطة النهوض بالمرأة من الميزانية العادية أمر لا مندوحة منه، وينبغي أن تمول من موارد إضافية.

٢٠ - ومضت قائلة إن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ في كوبا ترتبت عليه أنشطة عديدة. فقد اعتمد مجلس الدولة الكوبي في نيسان/أبريل ١٩٧٧ خطة عمل وطنية لمتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة نشرت في شكل كراسة لتسهيل نشرها بين السكان. وقد جاءت هذه الخطة إضافة إلى الأنشطة الإجتماعية التي اضطلعت بها الحكومة الكوبية، مما يثبت إلى حد بعيد أن بالإمكان تغيير حالة المرأة متى توفرت الإرادة لذلك.

٢١ - فالمرأة الكوبية في الوقت الحاضر هي في حالة تحسد عليها لأنها تشكل ٣٦,٨ في المائة من السكان الناشطين، و ٢٧,٦ في المائة من البرلمانيين، و ٤١,٧ في المائة من الباحثين، و ٦٤ في المائة من التقنيين وموظفي الرتب العليا، و ٦٠ في المائة من الطلاب و ٣٠ في المائة من المديرين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية ولأن معدل وفيات الأمهات، على سبيل المثال، لم يبلغ سوى ٢,٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠ ولادة. غير أن حالتها ستكون أفضل بكثير لو أن الولايات المتحدة لم تفرض حصارا اقتصاديا وماليا وتجاريا إجراميا ومن طرف واحد ولم تعتمد قوانين تتجاوز نطاق أراضيها وتنتهك سيادة هذا البلد كما تتعارض والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لقد فرض هذا الحظر على كوبا رغم إرادة المجتمع الدولي التي تجسدت مؤخرا بقرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوتين اثنين يدعو إلى رفع هذا الحظر.

٢٢ - واختتمت حديثها قائلة إن كوبا لن تنسى أنه لا بد من مواصلة بذل قصارى الجهود من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي في بيجينغ. بيد أن تهيئة مناخ يفضي إلى مزيد من التعاون، وتلك مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق منظومة الأمم المتحدة، حرية بأن تسهل هذه المهمة على الدول.

٢٣ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): أعربت عن مشاطرتها أعضاء اللجنة ما أعربوا عنه من آراء تدعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة جعل الحقوق الأساسية للمرأة جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان وفقا لأهداف منهاج عمل بيجينغ. وأشارت إلى أن التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ينبغي أن يحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية في إطار الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، أشادت ممثلة أوكرانيا بالتقدم الذي حققه الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة مركز المرأة المكلف بإعداد مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية، وأشارت إلى أن بالإمكان مواصلة العمل في هذا المجال ضمن الموارد المتاحة. علاوة على ذلك ينبغي تعزيز التعاون فيما بين الهيئات الدولية المعنية وبوجه خاص هيئات منظومة الأمم المتحدة، والهياكل الإقليمية.

٢٤ - ومضت قائلة إن أوكرانيا تعلق أهمية خاصة على التنفيذ الفعلي لمنهاج عمل بيجينغ، وهي على وشك إنشاء آلية وطنية تهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وهي تتابع تنفيذ خطة عملها الوطنية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، التي تهدف إلى تحسين حالة المرأة وتعزيز دورها في المجتمع. والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة مكفول بموجب الدستور الأوكراني وبموجب الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة، بما فيها القوانين المتعلقة بالزواج والأسرة والعمل والاجراءات الجنائية. والتشريعات الأوكرانية تتفق وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعداد النساء المشاركات في الحياة السياسية وفي أنشطة نحو ٧٠ منظمة نسائية في البلد تتعاظم باطراد. بيد أن ثمة عدة عوامل تؤثر سلبيا على حالة المرأة في أوكرانيا. وترجع هذه إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها البلد، وإلى تدهور الرعاية الصحية، وانخفاض معدل الولادات وزيادة معدل وفيات الرضع وإلى نتائج كارثة تشيرنوبيل. وفي حقيقة الأمر، فإن البلد لم يتمكن من تحقيق التجدد في السكان. ومع ذلك، فقد أعربت عن امتنان وفد أوكرانيا إلى المجتمع الدولي وإلى المنظمات المعنية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لما قدمته من مساعدة للتخفيف من حدة نتائج تلك الكارثة.

٢٥ - وأعربت عن قلق أوكرانيا الشديد إزاء مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال التي تعاني منها بلدان شرق أوروبا. فلا بد من زيادة التعاون وتبادل المعلومات على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ومن إنشاء قاعدة بيانات بالتعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول) والوكالات ذات الصلة الأخرى. وأشارت إلى أن رئيس

جمهورية أوكرانيا وقع في نيسان/أبريل ١٩٩٨ قانونا يلقي المسؤولية الجنائية على كل من يضطلع بدور بأي شكل من الأشكال في الاتجار بالأشخاص. ومن ناحية أخرى، بدأت المنظمات غير الحكومية في أوكرانيا برنامجا في إطار برنامجي تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة التشكيل الاقتصادي وتقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا يهدف إلى منع الاتجار بالمرأة. وأعربت عن امتنان الوفد الأوكراني أيضا للمنظمة الدولية للهجرة، لقيامها، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بحملة إعلامية واسعة النطاق للفت أنظار الفتيات نحو خطر الاتجار بهن.

٢٦ - **السيدة راميريز** (الأرجنتين): أعربت عن تأييدها للكلمة التي أدلت بها مندوبة بنما باسم مجموعة ريو والكلمة التي أدلت بها مندوبة إندونيسيا في الجلسة السابقة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إنه إن صح القول بأن تقدما قد أحرز فيما يتعلق بحالة المرأة، فقد حدث هذا التقدم في مجال مشاركة المرأة في المجال السياسي. ففي جميع بلدان العالم تشارك النساء من جميع فئات المجتمع مشاركة نشطة في الحياة العامة. بيد أن هذا التقدم لا ينبغي أن يخدعنا فلا تزال الحقوق الأساسية للعديد من النساء مثل الحق في التعليم والعناية الصحية على وجه التحديد غير معترف بها لا لشيء إلا لأنهن نساء.

٢٧ - وأعربت عن ترحيب وفد الأرجنتين بتقريري الأمين العام عن حالة المرأة، اللذين يشددان بوجه خاص على موضوعي التعليم والاتجار بالمرأة والبنت. وأعربت عن تأييد الوفد لتوصية الأمين العام بتعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الآفة وإلى تقديم المساعدة إلى الضحايا.

٢٨ - ومضت قائلة إن أنشطة عديدة اضطلع بها بوجه خاص في الأرجنتين منذ بداية التسعينات. وقد أنشئ مجلس وطني للمرأة ليتولى الإشراف على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، وفي عام ١٩٩١ سُن قانون ينص على تخصيص حصص انتخابية للمرأة. علاوة على ذلك، وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة، أعلن رئيس جمهورية الأرجنتين، منذ عدة أشهر، البدء ببرنامج لمكافحة التمييز ضد المرأة يهدف إلى تأمين تكافؤ الفرص في العمل والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وفي الحصول على التدريب المهني. وفي عام ١٩٩٨ أيضا بدأت حكومة الأرجنتين الخطة الوطنية للمرأة التي تهدف إلى تعزيز المؤسسات العاملة في مجال النهوض بالمرأة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات والبلديات، ويجري حاليا إنشاء نظام وطني للمعلومات المتعلقة بالمرأة. وسيشارك معهد الأرجنتين للإحصاء وتعداد السكان في هذه الأنشطة بوضع مؤشرات تراعي نوع الجنس في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

٢٩ - واختتمت حديثها قائلة إن وفد الأرجنتين يأمل في أن يتوصل الفريق العامل المكلف بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اختتام أعماله على وجه السرعة، الأمر الذي سيتيح دخول البروتوكول حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، أعربت عن أمل الوفد في أن تكلل بالنجاح أعمال لجنة مركز المرأة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة والتي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٣٠ - **السيدة كيمليكوفا** (سلوفاكيا): أشادت بلجنة حقوق الإنسان لقيامها، في دورتها الرابعة والخمسين، بعقد اجتماع استثنائي بشأن حالة المرأة، وبإدراجها مسألة حقوق المرأة ومنظور نوع الجنس في جدول أعمالها للدورة الخامسة والخمسين. وأعربت عن ارتياحها إذ لاحظت أن لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة تعملان معا بشكل أوثق، وأن مسألة التوازن بين الجنسين أدرجت ضمن الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن سلوفاكيا، بوصفها دولة عضوا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ١٩٩٣، قدمت تقريرها الأول بموجب الاتفاقية، وينبغي أن يكون أعضاء لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قد نظروا في هذا التقرير في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٣١ - ومضت قائلة إن التشريع السلوفاكي، بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لا يتضمن أي أحكام تنطوي على تمييز ضد المرأة. فجميع رعايا سلوفاكيا، رجالا ونساء، يتمتعون بحقوق متساوية، يكفلها لهم الدستور. والمرأة السلوفاكية تعتبر نفسها حرة تماما، وهو ما تؤكده بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الذي يشير إلى أن سلوفاكيا هي من ضمن ٢٤ بلدا في العالم تستأثر المرأة فيها على ٤١ في المائة على الأقل من دخل الأسرة. والوفد السلوفاكي يسلم، مع ذلك، بأن مظاهر التحيز فيما يتعلق بالدور التقليدي للمرأة في المجتمع لم تختفي تماما سواء في سلوفاكيا أو في بقية أنحاء العالم. ويصح هذا القول بوجه خاص على مشاركة المرأة في صنع القرارات، وخاصة على الصعيد السياسي.

٣٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر بيجينغ، قالت إن سلوفاكيا أنشأت في عام ١٩٩٦ لجنة تنسيق معنية بالمسائل المتصلة بالمرأة، تتألف من برلمانيين وممثلي الأجهزة الحكومية والكنيسة ومنظمات غير حكومية تعمل من أجل قضايا المرأة، ومعاهد بحوث، وممثلي الجيش والقطاع الخاص. وقد وضعت هذه اللجنة خطة عمل وطنية للمرأة لفترة العقد المقبلة، وستشكل هذه الخطة أساسا للسياسة العامة لسلوفاكيا فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، وأعربت، في الأخير، عن ترحيب وفد سلوفاكيا باتخاذ القرار ١٠٠/٥٢ للجمعية العامة الذي تقرر بموجبه القيام، في عام ٢٠٠٠، باستعراض رفيع المستوى لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة ومنهاج العمل، ودراسة ما سيتخذ في هذا الصدد من تدابير ومبادرات جديدة.

٣٣ - **السيدة الحمامي** (اليمن): قالت إن بلدها، بوصفه دولة ديمقراطية تعددية، ملتزم بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وهي مساواة يكفلها الدستور والقانون. وفي حقيقة الأمر، تكاد التشريعات اليمنية تخلو من أي تمييز ضد المرأة. أما من حيث الممارسة، فلا بد من تعزيز مشاركة المرأة وتشجيعها على الالتحاق بمؤسسات التعليم حتى تكفل مساواتها مع الرجل في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذه المساواة هدف سيتحقق على المدى الطويل وهو يتطلب دعم سلطات البلد، فلا بد من أن يكون مصحوبا بإرادة سياسية حقيقة. وجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة مفتوحة في الوقت الحاضر للمرأة. علاوة على ذلك، وحتى سنوات قليلة مضت، لم يكن يتصور أحد أن المرأة ستصل إلى مراكز المسؤولية في مجالات القضاء؛ فهناك ٣٢ قاضية و ٣٥ محامية في اليمن، وهناك ١٠٢ من النساء يعملن في السلك الدبلوماسي. ولا شك في أن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية التي عقدت في عام ١٩٩٧ كانت حدثا كبيرا أتاح لها الفرصة لإظهار ما يمكن أن تضطلع به من دور حيوي في المجتمع اليمني. وقد شارك اليمن، الذي يؤمن بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، في العديد من المؤتمرات الدولية حول هذه المسألة وأصبح طرفا في الاتفاقيات المختلفة ذات الصلة.

٣٤ - ومضت قائلة إن المرأة اليمنية، على الرغم مما تبذله الحكومة من جهود، لم تيسر لها سبل الوصول التام إلى التعليم والخدمات الصحية والعمل. فما زالت نسبة الأمية بين النساء مرتفعة، وكذلك الأمر بالنسبة للفقر، ونتيجة لذلك أصبح من الصعب على المرأة أن تفهم حقوقها. ولهذا السبب، ووفقا لتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت الحكومة اليمنية، في عام ١٩٩٦ بناء على قرار مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة. وسيعهد إلى هذه اللجنة إعداد خطط واستراتيجيات عمل تهدف إلى تحسين مركز المرأة في الريف والمدن. علاوة على ذلك، عقد مؤتمر وطني للمرأة في آذار/ مارس ١٩٩٧، تضمن الأعمال الأساسية لاستراتيجية وطنية للمرأة، وتمت فيه صياغة خطة لتنفيذ منهاج عمل بيجينغ. وانضمت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى الجهود التي تقودها الحكومة، وذلك بمشاركتها في مختلف البرامج والندوات من أجل النهوض بالمرأة.

٣٥ - واختتمت حديثها قائلة إن اليمن يشارك، على الصعيد الدولي، في أعمال مختلف المنظمات ذات الصلة بما فيها صندوق الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وهي تتلقى أيضا مساعدات من الاتحاد الأوروبي ومن بلدان صديقة مثل ألمانيا وهولندا من أجل تنفيذ مشاريع الهدف منها أن تعود بالفائدة على المرأة اليمنية. وفي معرض تأكيدها على ما بذلته الأمم المتحدة من جهود على مدى العقود الأربعة الماضية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قالت إن الوقت قد حان للعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وطالبت المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده على نحو أوثق من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، وفقا للمبادئ الواردة في مختلف الصكوك ذات الصلة.

٣٦ - **السيدة كامارا** (كوت ديفوار): تساءلت عما إذا كان ثمة إمكانية، في هذه البيئة الاقتصادية الدولية المتسمة بالركود، لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن توصيات مؤتمر بيجينغ تقع في فئتين: التوصيات التي تتطلب بيئة اقتصادية مواتية لتنفيذها، والتوصيات التي تتطلب تعبئة سياسية. فعدم تحقق نمو كافٍ أو توفر موارد كافية لقطاعات من قبيل الصحة والتعليم، إنما يمسان المرأة بوجه خاص. وهي أيضا أكثر تعرضا لخطر الفقر. غير أن مسألة النهوض بالمرأة لا تتطلب موارد فحسب ولكن أيضا إرادة سياسية من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣٧ - وأعربت عن ارتياح وفدها إذ لاحظ أن نحو ١٦٢ دولة أصبحت حتى الآن أطرافا في الاتفاقية، وهو يعتبر أن تصديق جميع الدول على الاتفاقية أو انضمامها إليها بحلول عام ٢٠٠٠ هدف ممكن تحقيقه. وفي إطار متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر بيجينغ، قالت إن حكومة كوت ديفوار قامت باستكمال بياناتها المتعلقة بالمرأة. وأجريت دراسة بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، لتقييم حالة المرأة في البلد، وتلك عملية ضرورية نظرا لعدم توفر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس، ولإعداد خطة عمل وطنية. وقد ركزت الدراسة على أربع نقاط رئيسية هي: مفهوم منظور نوع الجنس، وتحديد الاستراتيجيات والإجراءات ذات الأولوية، ومشاركة المرأة، وتوحيد الاستراتيجيات الوطنية.

٣٨ - وأضافت قائلة إن كوت ديفوار بدأت بالفعل تنفيذ توصيات مؤتمر بيجينغ دون ما حاجة إلى انتظار الانتهاء من خطة العمل الوطنية. فقد تم عرض مشروعي قانونين على الجمعية الوطنية أحدهما يحظر ختان الإناث والعنف ضد المرأة، ويعالج الآخر المضايقة الجنسية في المدارس. واتخذت خطوات تهدف إلى تشجيع

الالتحاق بالمدارس ومحو أمية المرأة والتخفيف من حدة الفقر، وتشجيع المرأة على أن يكون لها نشاطها التجاري الخاص بها، وتسهيل تبوئها مناصب المسؤولية في السلك الدبلوماسي والجيش والإدارة والشرطة والقضاء. ومن ناحية أخرى، اضطلع العديد من المنظمات غير الحكومية بأنشطة مختلفة في ميادين الصحة والتعليم والإنتاج الزراعي بغية الإسهام في عملية النهوض بالمرأة في كوت ديفوار.

٣٩ - **السيدة مدوي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعربت عن تأييدها للكلمة التي ألقتها ممثلة إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك كلمة ملاوي باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأشارت إلى أن جمهورية تنزانيا المتحدة، إذ تؤمن إيمانا عميقا بأن المرأة تمثل إحدى ثرواتها العظيمة، وإذ تحرص على أن يتحقق للمرأة مركزها الذي ينص عليه دستورها، فقد شاركت بنشاط في أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ثم إنها قامت بعد ذلك بإعداد خطة عمل وطنية تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة في الميدانيين القضائي والاقتصادي وتحسين سبل وصولها إلى الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والعمل.

٤٠ - وأشارت في هذا الصدد إلى أن البرلمان سن، بناء على توصية الحكومة، قانونا ينص على أن يكون ١٥ في المائة على الأقل من أعضاء البرلمان من النساء، وأن يخصص للمرأة ٢٥ في المائة على الأقل من المقاعد على مستوى الحكم المحلي. علاوة على ذلك، بذلت الحكومة جهودا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بغية زيادة توعية الجمهور والبرلمانيين بالطابع الشمولي للحقوق الأساسية، واعتمدت، في عام ١٩٩٦، سياسة عامة للتنمية المجتمعية تنص على تنفيذ برنامج من أجل النهوض بالمرأة يجسد الالتزامات التي وضعت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤١ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، قالت إن البرلمان التنزاني سن، في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، قانونا ينص على الحكم بالسجن مدى الحياة على أي شخص يدان بالاعتداء الجنسي؛ وسنت قوانين مشددة أخرى مثل القانون الذي يعتبر ختان الإناث جريمة. وأشارت إلى أن حكومتها تقر بأن هذه التدابير بحد ذاتها غير كافية لحل مشكلة العنف ضد المرأة ولكنها تؤمن بأن تنفيذها الصارم من شأنه أن يساعد إلى حد بعيد على تحسين الحالة.

٤٢ - واستطردت قائلة إنه إذا أريد للالتزامات التي قُطعت في بيجينغ أن تحترم احتراما كاملا، فينبغي أن تتوفر للحكومة الإرادة لاعتماد السياسات اللازمة لذلك وسن قوانين جديدة، وأن تتوفر لها موارد كافية. فبالنسبة للإرادة السياسية، أشارت إلى أن الحكومة التنزانية لا تفتقر إلى ذلك. فهي لم تكتفِ بترجمة نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللغة السواحيلية، بل إنها تسعى جاهدة إلى إدماج منظور نوع الجنس في جميع السياسات. وأما بالنسبة للموارد، فإن الحالة أقل تفاؤلا إلى حد بعيد إذ تتعرض جمهورية تنزانيا المتحدة لضغوط شديدة بسبب مصاعبها الاقتصادية. فالعبء الهائل المتمثل في خدمة الديون الخارجية، مصحوبا ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية تحول دون قيامها بالاستثمار في مجالات جوهرية من قبيل التعليم والتغذية والرعاية الصحية والإمداد بالمياه والتصحاح، وأهم من ذلك، النهوض بالمرأة.

٤٣ - ولتمكين حكومات البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في بيجينغ، قالت إن على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية لهذه البلدان. وعليه بوجه خاص أن يعيد النظر في مشكلة الديون الخارجية على نحو يتيح احترام اتفاق ٢٠/٢٠ للتنمية البشرية والذي أبرم أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وعليه أيضا، لتحقيق نفس الهدف، أن يزيد من مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتوخاة في ذلك المؤتمر وفي المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى. وأعربت عن ارتياح جمهورية تنزانيا المتحدة إذ لاحظت في تقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية (A/53/318) أن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حسنّت من طريقتها في وضع قوائم بالأسئلة المتعلقة بالتقارير الدورية، الأمر الذي يمكّن الدول الأطراف في الاتفاقية من تقديم تقارير أكثر شمولا وموضوعية.

٤٤ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): أكد على ما لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من دور في تعزيز النهوض بالمرأة، قائلا إن هذه الاتفاقية والتدابير التي تتخذ على الصعيد العالمي قادت بلده إلى تعديل تشريعاته ومؤسساته وإلى اعتماد قانون الأسرة الذي يرمي إلى كفالة المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز ضد المرأة، واحترام المساواة بين الجنسين وحماية الشباب والمعوقين وكبار السن. وقد أنشئ معهد وطني للنهوض بالمرأة وعهد إليه إعداد سياسة وطنية تتعلق بالمرأة، وتعزيز مركزها وكفالة المساواة بين الجنسين. وقد أنشأ المعهد، من بين مبادراته، مصارف مرحلية ومشاريع صغيرة وقام بإعداد برامج لتأمين الرعاية الاجتماعية للأسر. وقد قدمت هذه المصارف قروضا لـ ٥٠٠ ١٣ امرأة لمساعدتهن على إعالة أسرهن، وقدمت برامج الرعاية الاجتماعية للأسر المساعدة لـ ٠٠٠ ٣٠ امرأة من ضحايا العنف العائلي وذلك من خلال شبكة "الهاتف الأحمر".

٤٥ - أما على الصعيد الإقليمي، فقد أسفر المؤتمر الإقليمي السابع المعني بإدماج المرأة، والمعقود في سنتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إلى اعتماد توافق آراء سنتياغو الذي حدد العقبات التي تعترض طريق المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالنسبة لمشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرارات علاوة على المصاعب التي تواجهها بوجه عام. وفيما يتعلق بالاتجار بالمرأة والبنت لأغراض الدعارة، اتخذت خطوات على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات لمكافحة أسباب ذلك، وقد تم تكثيف حملات الشرطة الرامية إلى الكشف عن مواخير الدعارة وإغلاقها. وأجريت أيضا تعديلات على التشريعات الوطنية والمراسيم الصادرة على صعيد البلديات. والسلفادور تشارك في صياغة القرارات المتعلقة بهذه المسألة في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وتقدم الدعم أيضا للجهود الملموسة التي تبذل على الصعيدين الدولي والوطني بمساعدة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بغية تنظيم حملات للتوعية بهذه المشكلة.

٤٦ - **السيد باويل** (برنامج الأغذية العالمي): قال إنه على الرغم من أن الحق في الغذاء هو حق إنساني، فإن هناك شخصا واحدا من بين خمسة أشخاص يعاني من الجوع، أي أن ما يربو على ٨٠٠ مليون شخص في العالم يعانون من الجوع. ونظرا لأن المرأة تحمل على عاتقها جزءا كبيرا من مسؤولية توفير الأمن والغذاء للأسرة، فإن ما تعود به الموارد المخصصة لهن من فائدة على الأطفال تفوق كثيرا الفائدة التي تعود بها الموارد المخصصة للرجل. ولجعل المرأة تقف على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع، فلا بد من الاعتراف بدورها في

هذا المجال. فالحد من أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بتخصيص الموارد من شأنه أن يعزز من ازدهار الأسرة والمجتمعات المحلية بوجه عام.

٤٧ - ومضى قائلا إن برنامج الأغذية العالمي يوزع سنويا أطنانا من الأغذية ويساهم في مساعدة الفئات المستضعفة على التمتع بهذا الحق الأساسي وهو الحق في الغذاء. ونظرا لعدم كفاية الموارد، فقد اعتمد البرنامج سياسات واستراتيجيات تهدف بوجه خاص إلى مساعدة أشد فئات السكان حرمانا. فحل مشكلة الجوع ينبغي أن تكون إحدى الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. وعملا بقرارات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أنشأ برنامج الأغذية العالمي برنامجا يهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة التي تحول دون مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الوطنية وذلك بتسهيل حصولها على التعليم والتدريب.

٤٨ - واختتم حديثه قائلا إن الصراعات القائمة في العديد من البلدان تمنع السكان من تأمين الغذاء لأنفسهم. ووفقا للإحصائيات، فإن ثلاث ضحايا من كل أربع ضحايا من ضحايا الحروب والجفاف والكوارث الطبيعية هم من النساء والطفلات الصغيرات، فينبغي إذن أخذ ذلك في الاعتبار لدى توزيع المعونات الغذائية في حالة الطوارئ. فالهدف الأسمى لبرنامج الأغذية العالمي هو مساعدة أكبر عدد ممكن من الناس في تلبية احتياجاتهم الغذائية. ولهذا الغرض، يتعين أن يحدد المانحون أهدافهم بدقة. والنهج الذي يتبعه برنامج الأغذية العالمي في الوقت الحاضر يستند إلى الاحتياجات. فالتشجيع على زيادة مشاركة المرأة في توزيع الأغذية حري بأن يتيح اعتماد نهج يقوم على الحقوق، نهج يشارك فيه المستفيدون بصورة مباشرة. وبرنامج الأغذية العالمي يؤمن بضرورة أن تضطلع المرأة بمسؤولياتها وأن تكون لها يد في توزيع الأغذية.

٤٩ - **السيد بايغا** (المنظمة الدولية للهجرة): في معرض حديثه عن الاتجار بالمرأة والبنت، قال إن اتساع نطاق هذه التجارة المدرة للدخل إلى حد بعيد يعرض المهاجرين لسوء المعاملة والاستغلال. فالاتجار بالمرأة والبنت هو إذن مسألة تتعلق بالهجرة وبالجريمة وبنوع الجنس وتقع ضمن إطار مشاكل الهجرة بوجه عام. فالأسباب التي تكمن وراء الهجرة من قبيل الفقر وقلة فرص العمل، وشحـــة الموارد على الصعيد الوطني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي هي التي تشكل جذور هذه المشكلة. ومن ناحية أخرى يتصل الاتجار بالمرأة بالجريمة المنظمة وبانحلال سلطات النظام أو فسادها. وقد بادرت شبكات الجريمة باستغلال الفجوة بين الطلب على اليد العاملة الأجنبية وتناقص القنوات القانونية للهجرة في معظم البلدان. فالاتجار بالمرأة والبنت يشكل انتهاكا لحقوقهما الأساسية. وفي إطار مكافحة تهريب المهاجرين، تعمل المنظمة الدولية للهجرة وسيطا لتبادل المعلومات والخبرة وتُجري بحوثا تتعلق بوضع السياسات وتقديم المساعدة إلى الحكومات من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة هذا النوع من الاتجار وعلى وضع برامج لتقديم المساعدة إلى الضحايا. وعلى مدى السنوات الأربع الأخيرة، عـُقد ما يزيد على ١٢ اجتماعا عالميا وإقليميا تحت رعاية المنظمة بشأن تهريب المهاجرين في مختلف مناطق العالم، وقد عـُقد آخرها في أوكرانيا في تموز/يوليه ١٩٩٨. وتتوفر الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة على شبكة الإنترنت. كذلك قامت المنظمة أيضا بتزويد الاتحاد الأوروبي بتحليل بيانات وإحصاءات الدول الأعضاء فيه بشأن الاتجار بالبشر وبوجه خاص النساء والبنات. وبرامج المنظمة المتعلقة ببناء قدرة البلدان على إدارة الهجرة تشمل مواءمة التشريعات المتصلة بالهجرة، والتدريب في مجال اكتشاف الاتجار والتزوير وفي مراقبة الدخول والخروج. وتوصي برامجها أيضا باتخاذ تدابير أخرى من قبيل: ملاحقة المتاجرين بصورة فعالة،

ومعاملة ضحايا الاتجار معاملة إنسانية، والإذن لهم بالبقاء في البلد لأسباب إنسانية، وكفالة حماية الشهود ومساعدة الضحايا على العودة إلى بلدانهم. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لنشر المعلومات المتعلقة بخبرة البلدان بغية تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وتحسين معاملة النساء والبنات من ضحايا الاتجار.

٥٠ - وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير، فإنها قد تأتي في كثير من الحالات متأخرة بالنسبة للضحايا. فينبغي العمل على وجه السرعة من أجل التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الضحايا. وقد بدأت المنظمة، من ناحيتها، بوضع مشاريع ترمي إلى تسهيل عودة وإدماج المهاجرات اللاتي يقعن ضحايا لسوء المعاملة. كما أتاح مشروع تجريبي يجري تنفيذه حاليا في جنوب شرق آسيا لـ ٣٠٠ امرأة وطفل في تايلند العودة إلى بلدهم حيث يُسِّرت لهم سبل إعادة إدماجهم. وتقوم المنظمة أيضا بتنظيم العودة بمحض الإرادة في مناطق أخرى لا سيما في أمريكا الوسطى ومنطقة بحر البلطيق. ولمواجهة ما يشكله الاتجار بالمرأة والطفلة من تحد متعاظم، على بلدان المنشأ والعبور والاستقبال وكذلك الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل في هذا الصدد بصورة متضافرة.

٥١ - **السيدة بافليك** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو لا تزال تعطي الأولوية للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع الميادين التي تخضع لاختصاصها، وهي التعليم والعلم والثقافة والاتصال. ولما كان القضاء على الفقر وإقامة ثقافة قوامها السلم هما هدفاها الأساسيان، فإنها تبذل قصارى جهدها من أجل تحرير المرأة لأنها الضحية الأولى للفقر والعنف.

٥٢ - ومضت قائلة إن إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية يحتل مركزا هاما في جدول أعمال اليونسكو، وقد أدخلت أمانتها في الميزانية رموزا خاصة بنوع الجنس بغرض وضع برامج تدريب ترمي إلى زيادة توعية الموظفين بالمساواة بين الجنسين، وتعيين وترقية المزيد من النساء للوظائف الفنية والإدارية العليا؛ وتطبيق نظام للمساءلة وخاصة على مستوى الوظائف الإدارية العليا. وفي مقابل هذه الجهود، يتعين على اليونسكو أيضا مساعدة معظم الدول الأعضاء فيها على تعزيز المساواة بين الجنسين. وقد أظهر مؤتمر اليونسكو العالمي المعني بالتعليم العالي والذي عقد مؤخرا أنه على الرغم مما بذلته الأمانة من جهود من أجل إدراج عنصر نوع الجنس في جميع مواضيع المؤتمر، لا يزال دور المرأة في مجال التعليم العالي وفي التنمية مسألة مستقلة وكان معظم من حضر مناقشتها من النساء. وعلى الرغم من قيام المدير العام بمناشدة الحكومات بصورة صريحة بزيادة النسبة المئوية للنساء في وفودها إلى ٥٠ في المائة أو حتى ٣٠ في المائة، فلا تزال المرأة تشكل ٢٠ في المائة فقط. وهذا يؤكد ما تتسم به أحكام الإعلان الذي اعتمده المؤتمر من أهمية خاصة. ويجري حاليا التحضير للمؤتمر العالمي للعلم الذي سيعقد في بودابست في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وستعقد اجتماعات إقليمية تحضيرية في الأرجنتين واستراليا وبوركينا فاصو وإيطاليا وسلوفينيا خلال الأشهر المقبلة.

٥٣ - وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعمل اليونسكو على أن تنشر على نطاق واسع نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو النص الذي طبع في حجم صغير معنون "جواز سفر إلى المساواة" باللغات الانكليزية والاسبانية والفرنسية والبرتغالية (بمساعدة مكتب اليونسكو

في ريو وبدعم من السلطات البرازيلية). ويتولى نشر جواز السفر الصغير هذا منظمات غير حكومية من قبيل الاتحاد الدولي للمرأة في السلك القضائي والذي يُجري أيضا دراسة بشأن تطبيق الاتفاقية على الصعيد العالمي، وخاصة المادة ١٠ المتعلقة بالتعليم. وسيطبع جواز السفر هذا باللغات العربية والصينية والهندية والروسية والسواحلية والأوردو بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، ومؤسسات القطاع الخاص.

٥٤ - وفي إطار هذا الاحتفال، تم القيام بمبادرتين أخريين: فقد أنشأت اليونسكو ومنتدى التربويات الأفريقيات صندوقا لتقديم منح دراسية للبنات الريفيات الفقيرات في أفريقيا لتمكينهن من مواصلة دراستهن الثانوية والتقنية والمهنية. وتمثلت المبادرة الثانية في نشر طبعة ثالثة محسَّنة مستكملة لـ "دليل اليونسكو إلى اللغة التي لا تُميز بين الجنسين" الذي سينشر باللغتين الانكليزية والفرنسية أثناء مؤتمر اليونسكو الدولي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في باريس في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٥٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تواصل اليونسكو تشجيع محو الأمية والتعليم الأساسي، بما في ذلك تعليم الكبار باعتباره عنصرا أساسيا لتحرير المرأة. وبصورة متزايدة، ترتبط أنشطة اليونسكو بأنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى الرامية إلى مساعدة النساء الفقيرات على الحصول على قروض. وينصب التركيز أيضا على تيسير وصول المرأة إلى المعلومات السياسية والاقتصادية في إطار مبادرات طموحة من قبيل مشروع يجري تنفيذه في هولندا. إن النهوض بالمرأة وإسهامها في بناء ثقافة تقوم على السلم تفترض وصولها إلى المعلومات التي تتسم بأهمية حاسمة لجهود السلم، وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني وعبر الوطني. ويجري اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه بالتعاون مع المنظمات النسائية الأفريقية الرئيسية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.

- - - - -